الملتقى الدولي : السيرة النبوية في الكتابات الأدبية عند المستشرقين
يومي 10-11 مارس 2020 جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

مداخلة بعنوان :مناهج النقد الأدبي الحديث في قراءات المستشرقين لنصوص السيرة النبوية

من إعداد الدكتور: محمد بن قيدة

bekaidamohamed@gmail.com

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

- **ملخص البحث بالعربية:**

اعتمد المستشرقون مناهج مختلفة للطعن في أصالة الصحيحين عامة، أو في أحاديث خاصّة فيهما انتقوها وأساءوا فهمها وتفسيرها.

وعند الرجوع إلى جملة من كتابات الحداثيين في ذات السياق نجدهم كثيرا ما يستثمرون النظريات والآراء الاستشراقية في نقد الصحيحين وأحاديثهما، وهو ما يبيّن جانباً من الخلفيّات الفكريّة التي تستقي منها بعض القراءات الحداثيّة مناهجها؛ فيما تطرحه من شبهات حول الصحيحين وأصالتهما.

- **ملخص البحث بالإنجليزية:**

Orientalists adopted various methods to deny the originality of authentic books written by Bukhari and Muslim in general, or in the private conversations mentioned in the two books, when they misinterpreted them.

In the same context, modernists often invest in orientalist theories in criticizing the correct books, which appear as part of the intellectual backgrounds on which some modernist works rely to raise doubts about the validity and originality of the books written by Bukhari and Muslim.

مقدمـــة:

عمد المستشرقون الغربيّون إلى التشكيك في السنّة من خلال الطعن في أصالتها ورواتِها ومصنّفاتِها، ولَمّا كان صحيحا البخاري ومسلم أصح كتب السنّة؛ وجّهوا معاولهما لهذين الكتابين خاصّة.

ثُمّ كثرت في الآونة الأخيرة الكتابات الحداثية المتهافتة للطعن في الصحيحين ورواياتهما.

فما هي مناهج المستشرقين وطرائقهم في الطعن في الصحيحين؟ وهل لتلك المناهج أثر في الكتابات الحداثيّة عن الصحيحين؟

يهدف هذا الموضوع إلى بيان طرائق المستشرقين المتنوعة للطعن في الكتابين، إضافة إلى كشف جانب من المصدرية الفكرية، والخلفيات التي يستقي منها كثير من الحداثيين مناهجهم وآراءهم في نقد الصحيحين ورواياتِهما، من خلال ملاحظة التشابه في الطرح بين ما جاء في نظريات المستشرقين وبعض الكتابات الحداثية.

صنّفتُ طرائق المستشرقين إلى أربعة أقسام تفرّعت وفقها مباحث هذا الموضوع وهي:

- **المبحث الأول:** في المناهج المتعلّقة بالرواة.
- **والمبحث الثاني:** حول المناهج المتعلّقة بقواعد المحدّثين.
- **المبحث الثالث:** في مناهج متعلّقة بأحاديث خاصّة فيهما.
- **والمبحث الرابع:** في مناهج أخرى عامة للطعن فيهما.

وقدّمت لها بتمهيد يبيّن البدايات الأولى لتأثّر الحداثيين بالمستشرقين، والشواهد العامة لهذا التأثّر.

تَمهـــيد: في جذور التأثر:

أولا– البدايات الأولى لتأثّر الحداثيين بالمستشرقين: ظلّت أعمال المستشرقين مقتصرة على تعريف الغرب بالإسلام وتشويه صورته بين أوساطهم إلى غاية نهاية القرن التاسع تقريبا، ومع توسّع الاستعمار –ومعه الاستشراق– في مطلع القرن العشرين في البلاد العربية والإسلامية، خاصّة بما أنشأه من جامعات ومعاهد في تلك البلدان؛ انبهر كثير من شباب المسلمين بِما عندهم من علوم ماديّة وفلسفية، وصار للاستشراق أثر حتى في توجيه الفكر الديني ومفاهيم الإسلام عند بعض الشباب الذي درسوا على أيدي مستشرقين وتأثّروا بنظريّاتهم وآرائهم[1].

يقول الأستاذ أنور الجندي في هذا السياق: «كان المستشرقون في الماضي يقفون من رجالنا موقف التلاميذ، أمثال أحمد زكي باشا، وأحمد تيمور، وعبد العزيز جاويش، وليراجع الباحثون مناقشة عبد العزيز جاويش في مؤتمر المستشرقين في الجزائر عام (1905م) لأحد المستشرقين عن القرآن واللغة

[1]– ينظر: أجنحة المكر الثلاثة، حبنكة الميداني، 151-153.

العربية، ثم تغيرت الخطط، فأصبح مثقفونا في جامعات أوربا تلاميذ للمستشرقين في دراستهم، وجاء بعضهم إلى مصر من بعد، فأعلى من شأن الاستشراق»[1]؛ ونفر من هذه الفئة اكتفوا باستيراد المنهج الاستشراقي؛ وقوامه الانتقائية والأحكام المسبقة، وتحريف الكلم عن مواضعه، ليخدم أهدافهم المحددة من قبل عملية البحث، مع تضعيف القوي وتقوية الضعيف[2].

ثانيا– الشواهد العامة على تأثّر الحداثيين بالمستشرقين: آراء المستشرقين ونظريّاتهم حاضرة في القراءات الحداثية، لكنها تكون ظاهرة ومُعلنة أحيانا، بينما تكون خفيّة ومضمرة أحيانا أخرى.

يقول الشيخ أبو شهبة: «وقد نجح المستشرقون إلى حد ما في التأثير في بعض الكتّابِ المسلمين في عصرنا الأخير؛ فاقتفوا آثارهم فيما زعموا وردّدوا من دعاوى لم تقم عليها بيِّنات، بل وزادوا عليها من عند أنفسهم، وكل هؤلاء وأولئك نفثوا سمومهم باسم البحث والمعرفة وحُرِيّة النقد، والله يعلم والراسخون في العلم يعلمون أَنَّ ما زعموا أبعد ما يكون عن العلم الصحيح، والبحث القويم والنقد النزيه»[3]؛ وهذا الأمر مشاهد في كتابات الحداثيين الذين أشادوا بدراسات المستشرقين، ونقلوا أقوالهم وآراءهم دون نظر وتمحيص، وصرّحوا باستمداداتهم الفكرية عنهم.

فنجد محمود أبو ريّة: يصرّح بالنقل عن المستشرق "جولد زيهر"؛ فيقول: «وإليك هذه الكلمة الصغيرة ننقلها من كتاب "العقيدة والشريعة" للمستشرق الكبير جولد زيهر: "وهناك جمل أخذت من العهد القديم والجديد، وأقوال للربانيين أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية، وأقوال من حكم الفرس والهنود كل ذلك أخذ مكانه في الإسلام عن طريق الحديث...»[4]؛ وفي ذلك دلالة على موافقة "أبي ريّة" للمستشرق فيما طرحه من أنّ السنة مأخوذة عن الأديان والملل السابقة، وهي نظرية استشراقية شائعة في كتابات المستشرقين[5]، ومنها انتقلت إلى كتابات الحداثيين.

في مقابل ذلك اعتمد "أحمد أمين" منهجاً مغايرا في طريقة طرحه للقضايا التي ينقلها عن المستشرقين؛ إذ أنّه ينقل آراءهم في كتبه بطريقة خفيّة؛ دون الإحالة عليهم أو ذكرهم في مصادره واستمداداته؛ وهو الأمر الذي يعسر معه في كثير من الأحيان الوقوف على خلفياته ومصادره الخفيّة، إلاّ بعد إعادة النظر والمقارنة بين ما طرحه وبين كتابات المستشرقين.

---

[1]– شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي، 88–89.

[2]– ينظر: إسلام آخر زمن، منذر الأسعد، 258.

[3]– دفاع عن السنة، 95.

[4]– أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، 190. ودفاع عن السنة، أبو شهبة، 36–37، 122، 139. ونجده يرجع إلى ما جاء في "دائرة المعارف الإسلامية" وينقل عنها كما في: 92–93.

[5]– ينظر: أضواء على السنة المحمدية، أبو رية، 118.

يشهد لِمنهجه هذا ما نقله الشيخ مصطفى السباعي عنه؛ فقال: «ولَمّا ثار النقاش حول الإمام الزهري عام (1360هـ)؛ قال الأستاذ أحمد أمين للدكتور علي حسن عبد القادر، وهو الذي أثيرت الضجة حوله: "إن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، **فخير طريقة لبث ما تراه مناسبا من أقوال المستشرقين، ألا تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهريين على أنها بحث منك، وألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها**، كما فعلتُ أنا في "فجر الإسلام" و"ضحى الإسلام"»[1].

وهو ما لاحظه وسجّله أيضا الأستاذ صلاح الدين مقبول في قوله: «سلَك مسلك المستشرقين في شن الهجوم على السنة ودواوينها، وإثارة الشبهات حولها، مقنعا بستار العلم والبحث»[2].

ثُمّ صار هذا المنهج شائعا في كتابات الحداثيين بعد أحمد أمين، حيث لا نقف في كتابات بعض الحداثيين على المصادر الاستشراقية لما يطرحونه من أفكار وتصوّرات أخذوها عنهم؛ الأمر الذي يخالف الأمانة العلمية، والتوثيق المعرفي الدقيق لِما ينقله الكاتب عن غيره.

فصارت بذلك المصادر الاستشراقية في كتابات كثير من الحداثيين خلفيات فكرية، واستمدادات خفية، لا يمكن التعرّف عليها إلاّ بعد مطالعة ما كتبه المستشرقون في الموضوع نفسه، ومعرفة مناهجهم وطرائقهم في التعامل مع السنة والنص النبوي.

ومع أنّ "حسين أمين" يصرّح بالإشادة بكتابات المستشرقين: ويعتبر أنّ "جولد زيهر" و"بول" و"مرجليوث" و"هاملتون" «كان لهم فضل كبير في إيضاح الكثير مما كان غامضا في تاريخ الإسلام والسيرة»[3]، والصحيح أنّه على العكس من ذلك نجد هؤلاء المستشرقين خاصّة من أشدّ المتهافتين في الطعن في سيرة النبي عليه الصلاة والسلام وسنته العطرة.

لكن نجده ينقل كثيرا من آراء المستشرقين ونظرياتهم كأنّها من عنده، ودون أن ينسبها إليهم.

كما ينقل أقول المستشرقين دون تمحيص وبحث فيها، كأنّها مسلّمات، بينما هي افتراضات خاطئة ومخالفة للواقع العلميّ والتاريخيّ الصحيح؛ كنقله عن نظريّة "مونتجمري وات" في الهجرة إلى الحبشة بعد انقسام وقع بين المسلمين بزعمه[4].

المبحث الأول: المناهج المتعلّقة بالرواة

يتمثّل هذا المنهج في "**الطعن في أركان الرواية في الصحيحين وغيرهما**" خاصة في طبقة الصحابة والتابعين، وهي من **الطعون غير المباشرة** في الصحيحين، وفيما يلي بيان ذلك:

---

[1]- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، 238.

[2]- زوابع في وجه السنة قديما وحديثا، صلاح الدين مقبول أحمد، 75.

[3]- دليل المسلم الحزين، 63-64.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، 130.

أولا– الطعن في أبي هريرة من الصحابة: وهو من أركان الرواية في طبقة الصحابة، لذا خصّه المستشرقون ومن حذا حذوهم بكثرة الطعن والتشويه.

1)– أقوال المستشرقين: يقول المستشرق "جولد زيهر" عن أبي هريرة ﷺ: «وقد اضطر أحيانا أن يدافع عن نفسه تقوّل الناس، كلّ هذه الظروف تَجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف الحذر والشك، وقد وصفه شبرنجر (Sprenjer): "بأنّه **الْمتطرّف في الاختلاق وَرَعا**"»[1].

وقدّم المستشرق "روبسون" إضافات على مادّة "[أبو] هريرة" في الإصدار الثاني "للدائرة"، ومِمّا جاء فيها: «والأحاديث المنسوبة إليه فيها مادة لا يمكن أن تكون صحيحة، ولكن يصعب علينا أن نقرّ ما نَعَته به "شبرنجر" بقوله: إنه **المنافق الورع** من الطراز الأول، لأن الأحاديث التي رفعت إليه ليست كلّها بالضرورة من رواتـــه؛ فقد لا يكون أبو هريرة أكثر من ســـند... نُسبت إليه أحاديث وُضعت في زمن متأخر عنه، والمظنون أن أبا هريرة روى أخبارا كثيرة عن النبي، على أنّ الصحيح منها قد يكون عددا صغيرا من ذلك الحشد الهائل في الأحاديث التي رفعت إليه»[2].

2)– أقوال الحداثيين: زعم أبو رية بأنّ: كبار الصحابة جرحوا أبا هريرة ﷺ، وشكّوا في روايته، لأجل إكثاره من الحديث، واتّهمه بالكذب عمر وعثمان وعلي، بل ذهب إلى أنّ: شخصية أبي هريرة وهمية[3]؛ فشابه في قوله هذا قول المستشرق "دلافيدا" تَماما عن "تميم الداري": بأنّه "شخصية أسطورية محضة"[4].

أمّا "حسين أحمد أمين" فيتعجّب من: كون روايات أبي هريرة ﷺ تعدّ بالآلاف مع أنّه لم يصحب النبي ﷺ إلاّ ثلاث سنوات، إلى أن يقول: «وقد أثارت كثرة مروياته عن رسول الله شكوك سامعيه»[5]، ثُمّ يقول: «و**أطلق عليه البعض** وصف "**الكذّاب الورع**"»[6].

والملاحظ أنّ القول الذي أبَهم "حسين أمين" صاحبه ما هو إلاّ قول أحد المستشرقين؛ وهو "شبرنجر"، نقله عنه مستشرقان آخران في "دائرة المعارف الإسلامية" كما في نصّيهما السابقين.

وإذا كان المستشرقان "جولد زيهر" و"روبنسون" ينقلان عبارة المستشرق "شبرنجر" ويتحفّظان عليها فإنّ "حسين أمين" ينقلها على سبيل الموافقة دون أن يبدي أيّ تحفّظ عليها؛ الأمر الذي يشير إلى أنّ بعض الحداثيين قد يغالون في الطعن في السنة ورواتها أكثر مِن المستشرقين أنفسهم.

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 1/418-419.

[2]– المصدر السابق، إص2، 2/27.

[3]– ينظر: أضواء على السنة المحمدية، 154-155.

[4]– ينظر: دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 5/484.

[5]– ينظر: دليل المسلم الحزين، 101.

[6]– ينظر: المصدر نفسه، 102.

وهو ملمح سجّله بعض العلماء والباحثين الذي ردّوا على شبهات المستشرقين وأتباعهم، كالسباعي وأبي شهبة وغيرهما[1].

ويسلك "أوزون" منهجية "**الانتقاء الكيفي**" الاستشراقية عندما يذكر أنّ عمر منع أبا هريرة من التحديث والرواية[2]، ويخفي (جهلا أو تجاهلا) أنّه سمح له بالتحديث بعد ذلك، وقال عمر لأبي هريرة بعد أن عرف تورّعه وتَحرّيه في الرواية: «فاذهب فحدِّث»[3]؛ ويُبَرّر "المعلّمي" الدافع والغاية من مسلك عمر بن الخطاب هذا، فيقول: «كان أكثر الصحابة يرون أنّه لا يتحتّم عليهم التبليغ إلاّ عند الحاجة... وكانوا مع هذا يشدّدون على أنفسهم خشية الغلط... ومع هذا فقد حدّثوا بأحاديث عديدة...؛ وإنّما كان بعضهم يرى أنّ الإكثار خلاف الأولى، وليس منكرًا»[4]؛ ويدلّ على ذلك أنّ عمر بن الخطّاب نفسه قبِل رواية أبي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام غير ما مرّةٍ[5].

إنّ الطعن في أبي هريرة طعن في الصحيحين، وطعن في السنة النبوية، ذلك أنّ أبا هريرة هو أكثر الصحابة حديثا[6]؛ وضَرْب أحاديثه يُقصي شطرا كبيرا من السنة؛ ويقدّم خدمة كبيرة لأغراض المستشرقين الذين يريدون من الطعن في الصحابة حينا، وفي السنة حينا آخر؛ تشكيك المسلمين في الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي[7].

لكن للأسف الشديد نجد بعض الحداثيين يمشون مع المستشرقين في هذا السبيل الذي ينتهي إلى هدم أصول الإسلام وقواعده الأصيلة.

ثانيا– الطعن في الزهري من التابعين: وأسوق أقوالهم ونصوصهم فيما يلي:

1)– أقوال المستشرقين: يقول المستشرق "جولد زيهر": «ولَمّا رغب الخليفة الأموي عبد الملك في منع الحجّ إلى مكة، لأنّه كان متضايقا من منافسة عبد الله بن الزبير، ومخافة أن يدفع هذا الأخير الحجّاج من أهل الشام إلى مبايعته عند حلولهم بالأماكن المقدسة بأرض الحجاز، لَجأ إلى وسيلة لصرفهم عن الحج إلى مكة، وذلك بفكرة الحجّ إلى قبّة الصخرة بالقدس، وقضى بأنّ الطواف بها يعدل الطواف بالكعبة الذي أمرت به الشريعة الإسلامية، وأُنيطت مهمة تبرير هذا الإصلاح الموجّه سياسيا للحياة الدينية بالزهري

---

[1]– ينظر: السنة ومكانتها من التشريع، 367. ودفاع عن السنة، 95، 139.

[2]– ينظر: جناية البخاري، 7-8.

[3]– ينظر: تاريخ ابن عساكر، 345/67. وسير أعلام النبلاء، 603/2.

[4]– الأنوار الكاشفة، 142.

[5]– ينظر: صحيح البخاري، رقم: 3212، 5946. وصحيح مسلم، رقم: 2458.

[6]– ينظر: الإصابة، 202/4.

[7]– ينظر: دفـــاع عن السنة، أبو شهبة، 95.

المحدّث التّقي، وذلك باختراع قول يُنشَر على أنّه قول للنبي، وهو أنّ هناك ثلاثة مساجد يشدّ الناس إليها الرحال في مكة، والمدينة، وبيت المقدس»[1].

هكذا المستشرق اتّهم "جولد زيهر" الزهري بوضع حديث ثابت في الصحيحين.

أمّا المستشرق "هورفتز" فيقول: «ثم شخص إلى بلاط عبد الملك... لأنّ اليعقوبي يقول: إنّ عبد الملك أجاب أهل الورع الذي احتجّوا على منعه الحج إلى مكة: هذا ابن شهاب يحدّثكم عن الرسول ﷺ قال: ((لا تشدّوا الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد))[2]؛ والحقّ أنّ هذا الحديث منسوب إلى النبي والذي جاء فيه: أنّ الحجّ يكون إلى المسجد الحرام، ومسجد النبي، ومسجد بيت المقدس»[3].

ويُلاحظ أنّ "هورفتز" قد أدرك الخطأ التاريخي الذي وقع فيه "زيهر" عندما جعل ابن شهاب هو الذي صنع هذا الحديث؛ ذلك أنه رُوي من طرق أخرى[4] غير طريق الزهري في كتب السنة، وهذا ما بيّنه بقوله: «ولكنّه ورد في أحاديث أخرى بإسناد آخر غير إسناد الزهري»[5]، لكنّه زعم أنّ الحديث يفيد يفيد بأنّ الحجّ يكون إلى المساجد الثلاثة؛ وهو فهم خاطئ لا يدلّ عليه الحديث أصلاً.

2)– أقوال الحداثيين: يقول "حسين أحمد أمين": «ومن أمثلة ذلك أنّه حين أراد الخليفة عبد الملك بن مروان صدّ الناس عن الحج إلى مكة خشية أن يجبر عبد الله بن الزبير الحجاج الوافدين من الشام على مبايعته خليفة للمسلمين؛ أسند إلى الزهري –وهو الفقيه التّقي الصالح– مهمة البحث عن حديث (أو اختلاق حديث) يضع الحج إلى بيت المقدس بمثابة الحجّ إلى مكة، فكان إذا اشتكى الناس من حظر الحج إلى مكة أجابهم عبد الملك بمقولة: هذا ابن شهاب الزهري يحدّثكم أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلاّ إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى))[6]»[7].

3)– مناقشة ما سبق: هكذا احتذى "حسين أمين" حذو "جولد زيهر" في الطعن[8] في الإمام الزهري، وفي التشكيك في حديث ثابت في الصحيحين.

---

[1]– دراسات محمدية، ترجمة الصديق بشير نصر، 60.

[2]– سيأتي تخريجه قريبا.

[3]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 455/10.

[4]– ومنها: طريق (عبد الملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد): عند: "البخاري" (برقم: 1197) و"مسلم" (برقم: 827)؛ تراجع هذه هذه الطرق وغيرها في كتاب: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، مصطفى الأعظمي، 130-131.

[5]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 456/10.

[6]– أخرجه: البخاري، الصحيح، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم: 1189. 1189. ومسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، رقم: 1397. من حديث أبي هريرة.

[7]– دليل المسلم الحزين، 95-96.

[8]– طرح "جولد زيهر" هذه النظريّة الواهية في كتابه: دراسات محمدية، 60-61. وقد تقدّم جزء من كلامه في الصفحة السابقة.

إن علماء الحديث يعتبرون الإمام الزهريَّ من الرواة الذين تدور عليهم أكثر الأحاديث الصحيحة، ولهذا نجد الإمام "علي بن المديني" في كتابه "العلل": يجعل الزهري أول الستة المكثرين في الرواية من التابعين[1]، الذين يُعتبرون مرجع أسانيد حفاظ الأمصار من المصنفين لأهم كتب السنّة، والزهريُّ بالخصوص «لا يكاد يخلو مسند محدّث أو حافظ من تخريج أحاديث له»[2]؛ ولذلك فإن ردّ روايته بدعوى أنه يَضع الأحاديث أو يرويها مجاراة للخلافات السياسية؛ يسقط جانبا كبيرا من الأحاديث النبوية في الصحيحين وغيرهما، ويضعها في دائرة التشكيك والإقصاء.

– بيان بطلان نظريّة "جولد زيهر" حول الإمام الزهري: وهي جزء من نظريّته في وضع الحديث، قرّر فيها: أنّ الزهري وضع أحاديث في فضائل بيت المقدس بإيعاز من الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي؛ لصدّ الناس عن الحجّ للكعبة، وتوجيههم لشدّ الرحال إلى "قبّة الصخرة" في القدس، بيد أنّ هذه "النظرية" خاصة احتوت على أخطاء علميّة وتاريخية ظاهرة، منها[3]:

(أ)– أنّ الزهري لم يَلْقَ عبد الملك بن مروان إلاّ بعد سنوات عديدة من مقتل ابن الزبير: لأنّ وفاة ابن الزبير كانت عام (73هـ)، وإنما لقي ابن شهاب عبد الملك سنة (82هـ)[4]، وحينئذ لم يكن عبد الملك في حاجة إلى أن يقدّم له الزهري هذه الخدمة التي زعمها "جولد زيهر" أصلا.

ولو تأمّل "حسين أحمد أمين" في القضيّة جيّدا؛ وراجع تاريخ مولد الزهري سنة (56 هـ) وتاريخ وفاة عبد الله بن الزبير سنة (73 هـ)؛ لأدرك بُعد قوله: بأنّ الزهري في هذا السنّ (حوالي 17 سنة) يمكن أن يتأهّل لِهذا العمل المزعوم في وضع الأحاديث التي يقبلها الناس عنه[5].

(ب)– أنّ الروايات التاريخية تؤكّد أنّ الزهري عندما سافر إلى الشام ولقي عبد الملك، كان شابا في بداية طلب العلم، لم يجاوز الخامسة والعشرين من عمره؛ ولا يُعقل أن يكون الزهري في تلك السِّن ذائع الصيت عند الأمّة، بحيث تتلقّى منه بالقبول حديثا موضوعا[6].

(ج)– ثم إنّ الحكام الأمويون كانوا يعظّمون المسجد الحرام ويعرفون منزلته، وخاصّة عبد الملك بن مروان المتهم بهذه الفرية؛ فقد كان قائما بأمور الحج إلى بيت الله الحرام[7].

المبحث الثاني: المناهج المتعلّقة بقواعد المحدّثين

---

[1]– وهم: الزهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش. ينظر: العلل، 36-37.

[2]– السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، 213.

[3]– ينظر الردّ عليها بالتفصيل في: السنة ومكانتها في التشريع، 213-219. والسنة قبل التدوين، عجاج الخطيب، 513.

[4]– ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 379/3، 328/5. والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، 218.

[5]– ينظر: سير أعلام النبلاء، 326/5.

[6]– ينظر: السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، 218.

[7]– ينظر: سير أعلام النبلاء، 327/5.

أولا– دعوى اكتفاء البخاري ومسلم بنقد السند دون المتن: والهدف من ذلك هو التهوين من قيمة السند الذي يعتبر ركيزة المتن، والاعتماد على الإسناد في توثيق الروايات منهج علمي قويم سلكه المحدثون من لدن الصحابة ومن بعدهم إلى غاية تدوين الأحاديث في المصنفات الحديثية المشهورة، وهو من أقوى وسائل النقل التاريخي، وأكثرها دقة وفعالية في توثيق الأخبار ونقلها؛ لأنّه ينقل الخبر عن شاهد العيان، ومن عاصر الحدث وعاينه.

1)– من أقوال المستشرقين: يقول المستشرق "غاستون ويت": «وقد درس رجال الحديث السنة بإتقان، إلا أن تلك **الدراسة كانت موجهة إلى السند** ومعرفة الرجال والتقائهم وسماع بعضهم من بعض... لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودونوه، إلا أن **هؤلاء لم ينقدوا المتن**، ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن الرسول، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئا عن حسن نية في أثناء روايتهم للحديث»[1].

ويقول المستشرق "ليون كايتاني" في كتابه "الحوليات": «إنّ المحدّثين والنّقاد المسلمين لا يجسُرون على الاندفاع في التّحليل النّقدي للسُّنّة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كلّ نقدٍ للنصّ»[2].

واعتمد على هذا الأسلوب المستشرق "شاخت-Schacht" في من مادة "أصول" من "دائرة المعارف": «ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه»[3].

2)– أقوال الحداثيين: يعتبر "حسين أحمد أمين" أنّ منهج البخاري في "صحيحه" يقوم على العناية بالسند دون المتن، وهو ما يسميه "بقوائم الحديث"؛ حيث يقول: «وكان انتقاء **البخاري** للأحاديث الصحيحة– كما قلنا– **على أساس صحة السند لا المتن**، فالإسناد عنده وعند غيره "قوائم الحديث"، إن سقط سقط، **وإن صح السند وجب قبول الحديث مهما كان مضمون المتن... واهتموا بالإسناد على حساب التدقيق في المتن**»[4].

ويقول أمارير –بأسلوب يغلب عليه التهكم والاستهتار–: «إن من يقرأ **البخاري** دون أن يعترض على ما يرد فيه هو رجلٌ أكثر بؤساً مما يمكن أن نعتقد، فهذا الكتاب (الأسود) يحوي بين صفحاته نصوصاً ليست أحاديث أصلاً، ولسنا بصدد الحديث عن سندها، والذي برع فيه كمٌ من الفقهاء في

---

[1]– ينظر: السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، 254. نقلا عن: موسوعة التاريخ العام للديانات، مادة "الإسلام"، 366.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، مادة "أصول/الهامش، 279/2.

[3]– المصدر نفسه، إص1، 279/2.

[4]– دليل المسلم الحزين، 120.

البحث والغوص **في أسبار البحث في علومٍ لا تمت للعلم بصلةٍ**؛ كعلم **رجال الحديث الذي لا يعني شيئاً** البتّة»[1].

بينما يُمثّل منهج المحدّثين عند "**عبد الجواد ياسين**" نموذجا «لإشكالية الإغراق في السند على حساب النظر في المتن، باعتبارها ملمحا رئيسيا من ملامح المنهج التقليدي في رواية الأحاديث، ويثور السؤال في حق **مالك والبخاري ومسلم** وأبي داود... هل يمكن التسليم بأن النظر في الإسناد يَجُبُّ ما فوقه من المتن، بحيث نتغاضى عن النظر في صلب الحديث، الذي هو غاية الإسناد، وسببها من حيث الأصل؟»[2].

ويرى أنّ روايات المحدثين «تمعن في طلب الإسناد على نحو كمِّيٍّ مبالغ فيه، الأمر الذي كان من شأنه -بحكم الطبيعة المحدودة للنشاط البشري- أن تؤدي إلى تركيز النشاط، أي تحميل الجهد على جانب السند دون المتن، أضف إلى ذلك أن تناول المتن بالنقد والتقييم، ينطوي بالضرورة على ممارسة صريحة وموضوعية للرأي والاجتهاد، الأمر الذي تنفر منه مدرسة الحديث بحكم التكوين الطبيعي»[3].

يقول ذلك هو وغيره مع أنّ كتب "شروح الحديث" والمصنفات الزاخرة في علم "فقه الحديث" و"غريبه" و"مختلفه" و"مشكله" عامرة بإعمال النقد في متون الروايات، وتفسير ألفاظها، وبيان معانيها، ونقد نصوصها، وإمعان النظر في استخراج فوائدها وأحكامها، بل والاجتهاد حتّى في سبر أغوار مقاصدها وإيحاءاتها، مع التنبيه إلى بواعثها وملابسات ورودها؛ كلّ ذلك اعتمادا على قواعد وضوابط علمية موضوعية رصينة في فهم النصوص وتفسيرها، من إطلاقات العربية، وسياقات الألفاظ، ومعرفة التاريخ، ومقارنة النصوص ومعارضتها؛ ليس بمجرّد التحكّم والهوى، والنظرة السطحيّة.

بِمقارنة النصوص السابقة للمستشرقين والحداثيين؛ نلمح تشابها في الطرح، يفسر ذلك الارتباط بين المنهجين، المفضي إلى نتيجة واحدة؛ وهي إسقاط أسانيد روايات السنة عموما والصحيحين خصوصا، ليبقى مجال النقد بعد ذلك مفتوحا للأهواء والأذواق الذاتية؛ شخصيّة كانت أم جماعية.

3)- مناقشة هذا المنهج: قبل بيان جانبٍ يسير من جهود العلماء في نقد المتن؛ والذي يبرهن على بطلان هذه الدعاوى الاستشراقية والحداثية؛ ينبغي التنبّه إلى أنّ غاية المحدثين من دراسة السند ونقد الرواة هي حفظ متون الأحاديث ونصوصها، وصيانتها من افتراءات الوضّاعين والمنتحلين، كما أنّ الحكم على هؤلاء الرواة قد ينطلق أحيانا من النظر في متون رواياتهم ومعارضتها برواية غيرهم من أهل الحفظ والإتقان والرضا؛ فالعملية النقدية تنطلق من المتن وتعود إليه.

---

[1]- حكايات محرّمة في البخاري، 4.

[2]- السلطة في الإسلام، عبد الجواد ياسين، 269.

[3]- المصدر السابق، 269.

لذا كانت قواعد المحدثين في نقد السند مظهر اعتزاز وقوة في منهج النقد التاريخي للروايات؛ ذلك «أن "النقد الخارجي" للأحاديث أي "نقد الأسانيد" الذي عابه العائبون وسَمّوه شكليا، يتّصل اتصالا وثيقا "بالنقد الداخلي" أي "نقد المتون"، لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة ليس عملا شكليا سطحيا، بل إنه مرتبط بالمتن ارتباطا قويا، وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بِمجرد عدالته وصدقه بل لا بد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات»[1].

– **نظرة عن جهود المحدثين في نقد المتون:** إنّ الواقع العلميّ لقواعد المحدّثين وتطبيقاتهم في نقد الروايات وتمحيصها يردّ هذه الدعوى، ويبيّن أنّ علماء الحديث «وجّهوا نقدهم للمتن كما وجهوه لنقد الإسناد، فكان وضع الضوابط العلمية لنقد المتن يواكب ضوابط نقد السند، لأنّ صحّة السند وحدها لا يعدها النقاد كافية لتصحيح الحديث»[2]؛ وذلك شامل للصحيحين وغيرهما.

ولا أدلّ على ذلك من القاعدة التي أصّلها الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه": حول "**المقارنة بين الروايات سندا ومتنا**" لِمعرفة ما قد يقع من أوهام وأخطاء في متون الروايات وأسانيدها؛ حيث يقول: «وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك؛ كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»[3]، وبيّن –في موضع آخر– أنّ هذه المقارنة والموازنة النقدية تكون في المتون والأسانيد، وعزى هذا المنهج إلى الأئمة المحدثين النقاد، فقال: «وكنحو مَا وصفت مِنه هذه الْجِهة **من خطأ الأسانيد فموجود فِي متون الأحاديث**»[4]؛ فبيّن بأنّ العمليّة النقدية للمحدثين تقوم على النظر في: السند والمتن.

وإنّما يدلّ هذا المنهج النقدي في معارضة الروايات ومقارنتها على تعمّق المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا، وأنّهم لم يقفوا عند ظاهر السند، وكونه مسلسلا بالثقات؛ وزعم بأنّ الأخبار اصطُنعت ثم وضعت لها سلسلة سند من الرواة الثقات؛ بل تطرقوا إلى علل خفية وراء تلك السلسلة من الرواة، كما يدل على ذلك بوضوح نصّ ابن الصلاح في تعريف الحديث المعلّل عندما يقول: «ويتطرّق ذلك [أي: التعليل] إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر»[5].

ومن **الشواهد على حرص المحدثين على نقد متون الروايات:**

---

[1]– منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، 471.

[2]– بحث بعنوان: مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين (ضمن: بحوث ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام 1425)، أكرم ضياء العمري، 17.

[3]– صحيح مسلم (بشرح النووي)، مقدمة المؤلف، 1/56-57.

[4]– التمييز، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، 171-172.

[5]– ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، 11-12. وفتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، 1/27-29.

أ)- أنّ **صحّة الإسناد لا تستلزم صحة المتن** دائما عند المحدثين[1]، قال النووي: «قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة»[2].

ب)- **وشروط** الحديث **الصحيح** تضمنت شروطا في الإسناد والمتن معا[3].

ج)- كما أنّ بعض **أنواع** علوم الحديث خاصة **بِمتن الحديث**: ومنها: علم مختلف الحديث، ومشكله، وأسباب ورود الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه وغيرها[4].

يقول صبحي الصالح متحدثا عن نظريّة المستشرقين وأتباعهم في "اكتفاء المحدّثين بنقد السند دون المتن": «... المشكلة الأساسية التي تشغل بال **المستشرقين** ومقلديهم في ديارنا، ألا وهي مشكلة اللفظ والمحتوى، أو الشكل والمضمون في الحديث ومصطلحه... وجئنا هنا نتحدث في "الخاتمة" متعجبين من هؤلاء الناس الذين يظنون مصطلحنا يقوم على الشكل، ويهمل المضمون، أو كما يقولون: يعنى بالأسانيد ولا يبالي بالمتون، وأقبلنا عليهم **وعلى المخدوعين بهم**، نؤكد أن ما استقيناه من كتب علمائنا في المصطلح (وكدنا والحمد لله لا نغفل واحدا من أمهاتها مطبوعة ومخطوطة) لا يجوز أن يقال فيه أبدا، إنه عُنِيَ بالشكل، فما اتجهت عنايته إلا بالمضمون»[5].

ثانيا- الاتكاء على الانتقادات العلمية لبعض المحدّثين للتشكيك في مكانة الصحيحين: كانتقادات الدارقطني وغيره عليهما.

1)- أقوال المستشرقين: يقول "جولد زيهر": «وبالرغم من هذا الاعتراف العام بالصحيحين في الإسلام، فإنّ هذا التعظيم لم يمض بعيداً بسبب النقد الحرّ للأحاديث الموجودة في الكتابين، والذي يُعدّ محظوراً وغير مقبول. وهناك عمل نقديّ قام به أبو الحسن الدارقطني؛ يحمل اسم "الاستدراكات والتتبع)؛ انتقد فيه مائتي حديث في الصحيحين، والكلام عن الشكوك النقدية في بعض متون كتب أحاديث الأحكام أمر شائع»[6].

وقال المستشرق "جوينبول": «ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة فإنه لم يُعتبر من النقائص في شيء أن يُستباح نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقدا حرّا... ولهذا نجد مثلا أنّ "الدارقطني" صنّف كتابا دلّل فيه **على ضعف** مائتي حديث أوردها البخاري ومسلم. (أنظر: Goldziher) »[7].

---

[1]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، 290.

[2]- التقريب (مع تدريب الراوي)، 117.

[3]- ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، 11-12. وفتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، 1/27-29.

[4]- ينظر: علوم الحديث، 284، 276. ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، 334-335.

[5]- علوم الحديث ومصطلحه، 277.

[6]- دراسات محمدية، 352.

[7]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 7/343؛ في مادة "الحديث".

2)– أقوال الحداثيين: نجد "جمال البنا" في بداية كتابه "تجريد البخاري" يورد انتقادات جملة من العلماء والمحدّثين للصحيحين كالدارقطني وأبي مسعود الدمشقي والنَّسائي وغيرهم[1]؛ من أجل توهين الثقة بِهما، ومعارضة ما قرّره المحدثون من تلقي الأمة لَهما بالقبول.

3)– مناقشة ما سبق:

– انتقادات الدارقطني لأحاديث الصحيحين غير مخرجة لها من حيّز الصحة: ما ذكره المستشرق "جوينبول" في نصه السابق من أنّ الدارقطني ضعف أحاديث في البخاري ومسلم؛ كلام غير صحيح ولا دقيق علميّا، ولهذا تعقبّه الشيخ أحمد شاكر بقوله: «هذا غير صحيح؛ فإن الدارقطني إنما علَّل أحاديث في الصحيحين بأنهما خالفا فيها شرطهما، وهو اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد... ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين»[2]، ولم يكن نِزاع العلماء في صِحّة أصلها، وإنّما نِزاعُهم في بعض ألفاظِها، أو طرقها ونحو ذلك فحسب.

وهذا ما أكّده ابن الصلاح في قوله: «وهذا الاستدراك من الدارقطني مع أكثر استدراكاته على الشيخين قدح في أسانيدهما غير مخرج لِمتون الحديث من حيّز الصحّة»[3].

ويقول أبو شهبة في ذلك: «ونحن لا ننكر أنّ الدارقطني وغيره انتقد على الصحيحين أحاديث، ولكن ليس معنى هذا أنّ هذه الأحاديث ضعيفة أو موضوعة، كلاّ بل انتقدهما لأنّهما نزلا فيها عن الدرجة العليا في الصحّة التي التزماها في كتابيهما»[4].

ولو تأمّل "جمال البنّا" في الكلام الذي أورده للنووي وابن حجر؛ لتبيّن له أنّ المقصود من هذه الانتقادات هو بيان كونهما نزلا عن درجة الصحة العالية الملتزمة في كتابيهما، وليس المقصود أنّهما نزلا من الصحة إلى الضعف، كما صنع هو عندما ردَّ جملة كبيرة من أحاديثهما جملة وتفصيلا.

وإذا كان النووي يورد أسماء المحدثين النقاد الذين انتقدوا بعض الروايات في الصحيحين[5]، فإنّه مع ذلك لا يعتبرها ناقضة لتلقّي الأمّة لهما بالقبول؛ لذ نجده يقول: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول»[6].

بعد مناقشة هذا المنهج أنبّه إلى نقطة هامة ضمن هذا السياق؛ ألا وهي: أنّ كتابات المستشرقين والحداثيين تشير إلى "**عدم معرفتهم بقواعد المحدثين معرفة تامة**" وعدم قدرتهم على ممارستها أصلا.

---

[1]– ينظر: تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، 21-30.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 343/7؛ وتعليق أحمد شاكر في هامش المادة المتعقَّب عليها.

[3]– صيانة صحيح مسلم، 177.

[4]– دفاع عن السنة، 237.

[5]– ينظر: شرح النووي مسلم ، 27/1.

[6]– المصدر نفسه، 14/1.

فمثلا "جولد زيهر" الذي يعتبره المستشرقون مقدّمًا في معرفة علوم الحديث وتاريخه، لم يكن له اطّلاع على كتب مصطلح الحديث بصفة متكاملة، تُؤهّله لأن تكون له نظرة صحيحة عن علم الحديث؛ وبالتالي «لم يتعمّق في دراسة القضيّة»[1] كما يذكر المؤرّخ فؤاد سزكين؛ ولعلّ ذلك كان من الأسبَاب التي جَعَلته: «يفهم بعض الأخبار الواردة في كتب الحديث فهْماً معكوسا[2]، وهكذا شقّ هذا المستشرق منذ البداية اتّجاها خاطئا»؛ وكلّ تلك العوامل أدّت به إلى استنتاج «آراء خاطئة حول تطوّر كتب الحديث»[3].

أمّا أصحاب القراءات الحداثيّة فنجد بعضهم يُعبّر عن هذا العجز عن ممارسة قواعد المحدثين، والالتزام بضوابطها العلمية الدقيقة؛ بقوله: أنّ قواعد علم الحديث صعبة المراس، معقدة لا يتأتّى هضم معاييرها ومصطلحاتها[4]، ولا فهم مكنوناتها، فضلا عن تطبيقها في نقد الروايات ودراستها.

في حين يذكر بعضهم أنّ طرحهم وطريقة نقدهم لمنهج الصحيحين أو أحاديثهما تقوم على السهولة واليسر، وعدم التعقيد؛ كما يظهر من كلام "زكريا أوزون" و"ابن قرناس" و"أمارير"[5].

ثالثا– منهجية "البناء والهدم": من خلال **بناء** تصوّر هدفه **هدم** تصوّر آخر[6]، ومن هذا المنهج:

– **العطن في القيمة العلمية للصحيحين بدعوى التقديس**: اعتمد بعض المستشرقين أسلوب التهويل للطعن في الصحيحين؛ من خلال القول بأنّ المسلمين يقدّسون الصحيحين ويجعلون مكانتهما في مرتبة تضاهي مكانة القرآن، والمقصد من **بناء** هذه الفكرة وتضخيمها هو **هدم مبدأ** تلقّي الأمة لهما بالقبول.

1)– نصوص المستشرقين: فعلى سبيل المثال نجد المستشرق "بروكلمان" يقول: «أما كتب الحديث القانونية الكبرى كصحيحي البخاري ومسلم وغيرهما التي رفعتها الجماعة الإسلامية في العصور التوالي إلى **مقام من القداسة يكاد يداني مقام القرآن**، فلم تظهر إلاّ في الجيل التالي»[7].

ويقول المستشرق "جوينبول": «وتسمّى كتبهم باختصار "الكتب الستة" أو "الصحاح الستة" ولها مقام من التقديس، وهي تتلو في المرتبة القرآن وهو كلام الله، ويحظى البخاري ومسلم على وجه خاص بتقدير عظيم ويسمّيان الصحيحين»[8].

---

[1]– تاريخ التراث العربي، 1/119–120؛ يقول "سزكين" في هذا الموضع: «وعندما يناقش الإنسان بحثه باستفاضة، ويتناوله بالنقد الشامل؛ يشعر بأنّه لم يتعمّق في دراسة القضية»، أي: قضيّة تاريخ تدوين الحديث.

[2]– ضرب "سزكين" أمثلة عن فهم "جولدزيهر" المعكوس والخاطئ للروايات والنصوص. ينظر: المصدر السابق، 1/136–141.

[3]– المصدر نفسه، 1/118.

[4]– ينظر: نحو فقه جديد، جمال البنا، 233.

[5]– ينظر على الترتيب: جناية البخاري، 12. والحديث والقرآن، 23. وحكايات محرّمة في البخاري، 4.

[6]– ينظر: الاستشراق الإسرائيلي، 46.

[7]– تاريخ الشعوب الإسلامية، 205.

[8]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 7/341؛ في مادة "الحديث".

2)– نصوص الحداثيين: يقول "زكريا أوزن": «وإذا كان ما في "صحيح البخاري" محاطا بالهالة والقدسية، فإن إعمال العقل والتخلص من أوهام النقل، هو ما تَمّ السعي إليه في هذا الكتاب»[1].

ويعتبر "أحمد صبحي منصور": «صحيحَ البخاري **الكتاب المقدّس** للشريعة السنيّة»، بل يجعله: «مجرّد **صنم فكري** للدراسات التي أقيمت حوله في العصر المملوكي أو في عصرنا البائس»[2].

– مناقشة هذا القول: إنّ المكانة الرفيعة للصحيحين لا تعني القدسيّة لهما ولا لصاحبيهما، فلم يقل بذلك علماء الإسلام ولا المحدثون، بل هو جهد بشريّ رفيع المستوى، عُرض على النقد والتمحيص والمراجعة؛ لذا كانت صحّة أحاديث الصحيحين ليست من جهة أنها جُهد البخاري ومسلم وحدهما، ولكن لأن علماء الأمّة على مرّ العصور قد درسوا هذين الكتابين أعمق دراسة، وفحصوا أحاديثهما أشد الفحص، فخرجوا بتأييد الأعمّ الأغلب منها، بداية بعلماء الحديث المبرّزين في عصرهما، ثمّ مرورًا بِمن جاء بعدهم من الأئمة النقاد، إلى عصرنا الحاضر.

ولهذا فقد تأكّدَت مكانة هذين المصنّفين من حيث تلقي الأمة لهما القبول؛ يقول النووي: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول »[3]، وهو ما قرّره ابن الصلاح وغيره[4].

غير أنّه يُستثنى من هذا الإجماع مواضع يسيرة، متنازع في صحتها لم يحصل لها من التلقّي بالقبول ما حصل لمعظم الكتابين، كما بيّن ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما[5].

فأين القداسة التي يدّعيها المستشرقون و"صبحي منصور" بعدما وجّه الأئمة النقاد أصحاب هذا الشأن المتخصّصون الانتقادات والمراجعات للصحيحين كغيرهما من الكتب، وبيّنوا أنّ فيهما نقصاً يسيراً لا يُعتبر من الضعيف، وإن كان نزل عن درجة الصحة العليا الملتَزمة في أكثر كتابيهما.

المبحث الثالث: مناهج متعلّقة بأحاديث خاصّة فيهما

أولا– توظيف نظريّة "جولدزيهر"[1] في الوضع للتشكيك في روايات الصحيحين: خلاصة هذه النظريّة: أنّ جلّ الأحاديث هي نتاج: الخلافات السياسية بين الأمويين والعلويين والعباسيين، والخلافات

---

[1]– جناية البخاري، 12.

[2]– ينظر: مقال منشور على شبكة الإنترنت بعنوان: "تقديس البخاري المصدر الأساس للشريعة السنيّة في عصر قايتباي". على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=328238&r=0، بتاريخ: 2018/11/30.

[3]– شرح النووي على مسلم، 14/1.

[4]– علوم الحديث، 28.

[5]– ينظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، 505. وعلوم الحديث، ابن الصلاح، 29.

العقدية والمذهبية بين السنة والشيعة وغيرهم من أصحاب الفرق والمذاهب؛ حيث راحت كلّ الأحزاب والاتّجاهات في الإسلام تبحث لنفسها عن إثبات لِشرعيّتها بالاستناد إلى نبِيّ الإسلام، فأجرت على لسانه الأقوال التي تعبّر عن شعاراتها؛ وذلك لتأييد رأي على آخر أو فكرة على أخرى[2].

1)- نصوص المستشرقين: صاغ هذه النظرية وبسطها، وحاول تبريرها بالشواهد المستشرق اليهودي "جولد زيهر-Goldziher" في كتابه "دراسات محمدية"؛ ومِمّا جاء فيه عن هذه النظرية قوله: «يمكن أن نعدّ الجزء الأكبر من تلك الأحاديث على أنّه نتيجة لتطوّر الإسلام الديني والتاريخي والاجتماعي خلال القرنين الأول والثاني الهجريين»[3].

ويقول: «فإنّه ليس ثمة مسألة من المسائل الخلافية التي كانت محل مناظرة شديدة سواء أكانت عقدية، أم سياسية، إلاّ وقد اختلق المدافعون عنها أحاديث موضوعة»[4].

اعتمد على هذه النظرية كثير من المستشرقين للطعن في الصحيحين وأحاديثهما، ومِن ذلك ما جاء في مادة "أم الولد" من "دائرة المعارف"؛ حيث يقول المستشرق "جوزيف شاخت": «وهناك حديث من الأحاديث التي تذمّ التسري[5] **ظلّ إلى زمن البخاري**، وهذا الحديث **لا شكّ أن خصوم العباسيين هم الذين وضعوه**، ثُمّ حُرّف عن معناه»[6].

كما استند المستشرقين "دلافيدا" و"نولدكه" إلى نظريّة "جولد زيهر" في "وضع الحديث" للتشكيك في أصالة أحاديث السنّة والسيرة عموما[7].

---

[1]- **أجناس جولد زيهر** "Ignaz Goldziher" (1850-1921م): مستشرق مجريّ يهوديّ، رحل إلى بعض البلدان العربية، وعيّن أستاذا في جامعة بودابست (عاصمة المجر) وتوفي بها. له عدّة مؤلفات منها: "العقيدة والشريعة في الإسلام"، ونشر بالعربية "ديوان الحطيئة". ينظر: المستشرقون، العقيقي، 903/3. الأعلام، الزركلي، 84/1. موسوعة المستشرقين، بدوي، 197.

[2]- ينظر كلام "جولدزيهر" في كتابه: دراسات محمدية، 18. وتفصيل هذه النظريّة في: 58-67، 76-80، 143 وما بعدها. وينظر شرح فحوى نظريّته في: السنة ومكانتها من التشريع، مصطفى السباعي، 190-191.

[3]- دراسات محمدية، 18.

[4]- المصدر نفسه، 59.

[5]- التسري: هو اقتناء السّراري، جمع "سرّيّة"؛ والسّرّيّة: هي الجارية المتخذة للوطء، مأخوذة من السرّ، وهو النكاح. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم، 197/1.

[6]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 642/2.

[7]- ينظر: المصدر نفسه، إص1، 447/12-449.

2)– نصوص الحداثيين: يقول حسين أمين: «وكان انتقاء **البخاري** للأحاديث الصحيحة –كما قلنا– **على أساس صحة السند لا المتن...** وقد أغفل مدوّنوا الحديث دراسة البواعث التي ربما دفعت مختلقي الأحـــاديث أو نقلتها إلى الاختلاق أو النقل، و لم يهتدوا بضوء حقائق التاريخ»[1].

ويفسّر هذه "البواعث التاريخية" على اختلاق الأحاديث –في زعمه– في موضع آخر من كتابه؛ فيقول: «و لم يقف الخلفاء الأمويون بطبيعة الحال مكتوفي الأيدي إذ يرون هذه الأحاديث –وهم يعلمون أنها من اختلاق أعدائهم[2]–... وبما أن السبيل الأسهل للمقاومة هو أن يفعلوا ما يفعل الخصوم؛ فقد لجأ الأمويون وأنصارهم إلى وضع الأحاديث التي تُعلي من شأن بني أمية»، ثم يقول: «كذلك فقد كان خلفاء بني أميّة إذا أرادوا انتهاج سبيل سياسي أو فرض رأي معين، نقّبوا جادين عن حديث صحيح يؤيّد الرأي، فإن لم يجدوا اخترعوه، وكانوا دائما يجدون بين أتقى الفقهاء (ممن يجرون الرواتب عليهم) من هو على استعداد لمناصرة حقّهم في الخلافة، أو مساعدتهم على تنفيذ سياستهم أو نيل مأربهم، بإيجاد سند لهذا الحق، وهذه السياسات والمآرب من الحديث»[3].

والملاحظ على طرحه هذا التأثر التام بنظرية "جولد زيهر" السابقة من خلال عدة أوجه، منها:

- في الفكرة وكيفية عرضها، وبيان السياق التاريخي لها.
- في المصطلحات التي صاغ "جولد زيهر" نظريّته بها؛ كقوله "الفقهاء الأتقياء" ونحوها.
- محاكاته حتى في إيراد الأمثلة نفسها، حيث مثّل "حسين أمين" بحديث "المساجد الثلاثة" وطعن في الزهري باعتباره واضعه لبني أمية؛ كما مثّل وطعن "جولد زيهر" في نظريّته المذكورة.

وفي هذا الطرح الذي قدّمه "حسين أحمد أمين" دليل ظاهر وبيان واضح للأثر الكبير لآراء المستشرقين في كتابات "حسين أمين".

– تعقيب: ردّ الشيخ أحمد شاكر على هذا الادّعاء في تعليقه على ما جاء في هذا النص، ومِمّا جاء فيه: «فإن الحديث الذي يجزم الكاتب بوضعه حديث صحيح جدًّا، اتفق على روايته البخاري ومسلم في كتابيهما الصحيحين، وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وهما اللذان لا مطعن في صحة حديث من أحاديثهما عند العارفين من أهل العلم، وقد رواه غيرهما أيضا بأسانيد صحيحة وهو حديث سؤال جبريل... وفيه أنّ من أشراط الساعة: ((أنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا))[4]»[1].

---

[1]– دليل المسلم الحزين، 120.

[2]– يقصد بذلك العلويين أو العباسيين.

[3] – دليل المسلم الحزين، 94-95.

[4]– جزء من "حديث جبريل" عليه السلام في أركان الإسلام والإيمان؛ أخرجه: البخاري، الصحيح، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل عن عن الإيمان والإسلام والإحسان، رقم: 50. ومسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم: 9، من حديث أبي هريرة. وأخرجه: مسلم، برقم: 8، من حديث عمر.

3)– مناقشة هذا المنهج وبيان بطلان نظريّة "جولد زيهر" في الوضع: وذلك من خلال النقاط التالية:

– ظهور حركة الوضع في الحديث وأسبابُها ومكافحتها: عاش الرعيل الأول من الصحابة وهم مُجانِبون للكذب، بعيدون عنه، إلى أن ظهر الوضع في الحديث، لأسباب دفعت إليه، وبيئات نشأ فيها أهمها: الخلافات السياسية، والمذهبية (الفقهية والعقدية)، وظهور الزندقة، والكذب على النبي الكريم لأغراض حسنة أحيانا عن جهل بالدين وغلبة الهوى والغفلة[2].

قال ابن الصلاح: «والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضررًا: قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركونا إليهم؛ **ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارِها، ومَحو عارها**، والحمد لله»[3].

وبالتالي فإنّ علماء الحديث كانوا على معرفة تامّة بأثر الخلافات السياسية والمذهبيّة في وضع الحديث، وهم أوّل مَن تَنَبَّه لهذه الآفة ونَبَّه إليها، كما أنّهم لا يُخفون هذه الحقيقة التاريخية.

ولا يُستبعد أن يكون المستشرق "جولد زيهر–Goldziher" قد اعتمد على ما أصّله علماء الحديث من: أسباب الوضع المذكورة، ثُم توسع انطلاقا من هاتين النقطتين في بناء نظرية تخدم أهداف المدرسة الاستشراقيّة[4].

بيد أنّ الحقيقة التي يتناساها المستشرقون مِن أمثال "جولد زيهر" و"دلافيدا"؛ ومن تبعهم في هذه النظرية من الحداثيين أنّ: أئمة الحديث لم يكونوا غافلين عن حركة الوضع، بل إنّ واقع الأمر على العكس من ذلك تَماما؛ «فإن حقيقة الوضّاعين والكذّابين كانت مشهورة، وأباطيلهم كانت مكشوفة، ومَن عرف مبلَغ التثبت الذي أُصِّلت عليه قوانين النقد في الحديث، والتي لا تُمرِّر يسير الوهم من الثقة الحافظ؛ علما أنّ أمثال هؤلاء المغرضين لم يكونوا ليقدروا على إفساد السنة»[5].

وكان ذلك فعلا فقَيّض الله تعالى لِهذه الموضوعات مِن جهابذة الحديث وصيارفته مَن نبَّه إلى زيف هذه الأحاديث وأبان عن علّتها[6]، وبذل الجهود الكبيرة في صيانة الحديث النبوي منها:

---

[1]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 642/2-643.

[2]– ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، 37/1-45. والسنة ومكانتها في التشريع، السباعي، 84-87. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، 25. والسنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، 37-40.

[3]– علوم الحديث، 99.

[4]– ومن الشواهد على أنّ المقصد الأسمى لهذه النظريّة هو التشكيك في الأحاديث التي تُعتبر ركيزة أساسية في الشريعة والسيرة؛ ما جاء في رسالة المستشرق "نولدكه" إلى "جولد زيهر": التي يُثني فيها على كتاب "جولد زيهر" ويقول: أنّه جعله أكثر شكّ في الحديث من ذي قبل. ينظر: التعليقات النقدية على كتاب "دراسات محمدية"، الصديق بشير نصر، 55.

[5]– تحرير علوم الحديث، الجديع، 1043/2.

[6]– ينظر: دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد أبو شهبة، 109.

– الحرص على إسناد الحديث، من خلال نقد الرواة وتَتّبع أحوالهم[1]، قال ابن أبي حاتم: «وجب أن نُميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ، والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة»[2].

– تدوين السنة وعلومها وقواعدها: بعدما كانت الأحاديث محفوظة في الصدور[3].

– وضع قواعد لِمعرفة الحديث الموضوع وعلاماتٍ لِتمييزه: في السند وفي المتن[4].

– كما أنّ **المقصد الأكبر من نظريات "جولد زيهر" هو التشكيك في السنة:** أكّد هذا المعنى كثير من العلماء والباحثين: كعبد الرحمن المعلمي ومصطفى الأعظمي ومحمد الغزالي وغيرهم[5].

بل إنّ بعض المستشرقين أقر بالأخطاء العلمية والتاريخية لنظرية "جولد زيهر" في الوضع: كجوزيف شاخت: حسبما ذكر عنه الشيخ مصطفى السباعي: لَمّا اجتمع به في جامعة "ليدن" بهولندا[6]، كما اعترف مستشرق آخر هو "نيبرج" بأخطاء "جولد زيهر" وقال: بأنّ عهده مضى[7].

لقد اعتنى الشيخ مصطفى السباعي بتفنيد هذه النظرية ونقدها والردّ عليها؛ حتى ظهر لكثير من المستشرقين وهنها وما اشتملت عليه من أخطاء فادحة[8].

ثم يأتي بعد ذلك "حسين أمين" ويستدلّ بِها كأنّها قاعدة مسلّمة؛ ويردّ على أساسها أخبار الأئمة النقاد، ويطعن من خلالها في روايات الثقات في الصحيحين، مع أنّها مجرّد افتراضٍ واهٍ.

ثانيا– عزل الروايات عن سياقاتها وملابساتها الموضّحة لَها: مع إساءة تفسيرها، ومن ذلك ما يلي:

1)– أقوال المستشرقين: يقول المستشرق "فنسنك-Wensinck": «ولم يتحرج الحديث عن وصف حمزة بن عبد المطلب، وهو عمّ النبي بأنّه جزر في ثورة شراب إبلا لعليّ (البخاري، مسلم)»[9].

2)– أقوال الحداثيين: الرواية نفسها ينقلها "زكريا أوزون" في كتابه من رواية البخاري لحديث عليّ ﷺ في قصّة "حمزة" ﷺ التي وقعت بعد غزوة "بدر"؛ والعجب أنّه ذكر من الأحكام التي تُستفاد من الحديث: «جواز شرب الخمر في بيوت الأنصار في المدينة»، و«جواز استخدام البيوت كمشارب للخمر»[1].

---

[1]– ينظر: السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، 92. والوضع في الحديث، 181/1.

[2]– الجرح والتعديل، 5/1.

[3]– ينظر: السنّة ومكانتها في التشريع، 103. ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، 44-58.

[4]– ينظر: السنّة ومكانتها في التشريع، 98. ومنهج النقد في علوم الحديث، 314-315.

[5]– ينظر: الأنوار الكاشفة، 135، 141، 177. والمستشرق شاخت والسنة النبوية (ضمن: مناهج المستشرقين في الدراسات الإسلامية)، 67/1. ودفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين، 3-5.

[6]– ينظر: الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، مصطفى السباعي، 71. والسنة ومكانتها في التشريع، له أيضا، 15.

[7]– ينظر: السنة ومكانتها في التشريع، 16.

[8]– ينظر: الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، 71.

[9]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 450/8؛ في مادة "الخمر".

هذه هو فهم "أوزون" السقيم للحديث دون نظر لسياق الحديث وملابساته؛ بل إنّه لم ينقل رواية البخاري التي فيها: «وذلك قبل تحريم الخمر»[2]؛ إمعانا منه في "**الانتقاء الكيفي**" فيذكر من الرواية ما يظنّ أنّه يدعّم توهّمه الباطل، ويخفي ما يردّه ويبطله من أصله.

قصّة نَحْرِ حمزة ﷺ ناقتين لعليّ ﷺ وهو في حالة سُكرٍ؛ رواية ثابتة في صحيحي "البخاري ومسلم"[3]؛ وليس فيها ما يدعو للتحرج الذي ذكره المستشرق "فنسنك" أو إباحة الخمر كما قال "أوزون"؛ لأنّ هذه الحادثة وقعت قبل تحريم الخمر كما هو مُبيَّن في رواية البخاري، بل إنّ حمزة ﷺ استشهد قبل تحريمها أصلا، فهي لم تُحرّم إلاّ بعد غزوة أحد التي مات فيها حمزة ﷺ.

قال النووي: «وهذا الفِعل الّذي جَرى مِنْ حمزة ﷺ من شُرْبه الْخمرَ وقَطْع أسْنِمة النّاقتَيْن وبَقْرِ خواصرهما وأكل لحمهما وغير ذلك لا إثْم عليه في شيءٍ منه...؛ لأنّهُ قبل تَحْرِيم الْخمر... فجَرَت منه في حال عدم التكليف فلا إثم عليه فيها، كمَنْ شرب دواءً لِحاجةٍ فزَال به عقْلُه»[4].

ثالثا– معارضة روايات الصحيحين بتحريف تاريخ الأحداث:

1)– نص المستشرق"بارث–Barth"[5]: يقول هذا المستشرق: «... ويذهب كثير من محدثي العرب – اعتماداً على رواية ابن عباس– إلى أن سبب نزول هذه السورة العدائية التي تتنبأ بعذاب أبي لهب هو: أنّ النبي بعد أن نزلت الآية 214 من سورة الشعراء ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ نادى وهو على "الصفا" (في روايات أخرى "منى") قومه بمكة قائلاً: أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بسفح هذا الجبل تريد أن تغير عليكم صدقتموني؟ قالوا: نعم، قال: فإنّي نذير لكم بين يدي عذاب شديد، فاقترب منه أبو لهب وقال: تباً لك ألهذا دعوتنا؟ فنزلت سورة المسد ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾... وإذن فهذه الآية تفصح عن نشوة الانتصار بهلاك أبي لهب الذي حدث قبل نزولها (انظر وفاته فيما بعد)، و**تدل على أنها نزلت بعد وقعة بدر بقليل من الزمن**، و لم يشهد أبو لهب الواقعة بنفسه، إما لأنه كان مريضا كما تقول بعض الروايات، وإما لأنه تشاءم من رؤيا سيئة رأتها عاتكة كما تقول روايات أخرى»[6].

كما استعمل هذا المنهج جملة من المستشرقين للطعن في بعض الروايات الصحيحة[7].

---

[1]– ينظر: جناية البخاري، 81–82.

[2]– ينظر: صحيح البخاري، 47/5.

[3]– ينظر: البخاري، كتاب المساقاة، باب الحطب والكلأ، رقم: 2375. وصحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، رقم: 1979.

[4]– شرح النووي على مسلم، 144/13.

[5]– **بارث جاكوب** "Jacob Barth" (1851–1914م): مستشرق ألماني يهودي، عُيّن أستاذا اللغات السامية في جامعة برلين، وله: "الآداب العربية والعبرية" وغيره. ينظر: المستشرقون، العقيقي، 723/2. وموسوعة المستشرقين، بدوي، 61.

[6]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 393/1–395؛ في مادة "[أبو] لهب".

[7]– تراجع المواضع في: دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 102/8 (مادة "حمزة"). وإص3، 8482/27، 9128/30.

2)– نص "حسين أحمد أمين": حيث يقول: «إذا كانت السورة من أوائل السور المكيّة كما يذهب كلّ أو **جلّ المفسّرين المسلمين**[1]، وإذا صحّ ما **يقوله البعض** من أنّه لَمّا نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ خرج رسول الله ﷺ حتى صعد الصفا، وهتف حتّى اجتمع إليه قومه، وإذ أخبرهم أنه نذير لهم بين يدي عذاب شديد، قال أبو لهب: تبّا لك ألِهذا جمعتنا... فنزلت سورة المسد»[2]، إلى أن يقول: «والغالب في رأينا أن السورة إنّما نزلت عقب ورود الخبر بوفاة أبي لهب عقب غزوة بدر، عام (2 هـ/ 624م) بزمن قليل (قيل سبعة أيام كما يروي ابن هشام... أما ما ورد في التفاسير من أن آية: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: 1] هي من قبيل الإجابة على قول أبي لهب للنبي: تبا لك؛ **فكثيرا ما يخترع المفسرون القصص** ويختلقون المناسبات من أجل بيان تفسير الآيات وبيان أسباب نزولها»[3].

هكذا يستخفّ "حسين أمين" بالمفسّرين وبحديث ثابت في الصحيحين –سيأتي ذكره– ويجعله من اختلاق المفسرين لتفسير الآيات، مع أنّ جلّ الآيات لم ترد فيها روايات حول أسباب نزولها.

3)– مناقشة قوليهما: الملاحظ من النصوص السابقة والآراء[4] التي قدّمها "حسين أمين" حول قضية نقد نقد "السند والمتن"، و"سورة المسد" هنا، وما سيأتي من اعتماده الحرفي على نظرية "جولد زيهر" في "وضع الحديث"؛ أنّه كثيراً ما يخفي المصادر الاستشراقية لافتراضاته التي يطرحها في كتابه للتشكيك في أصالة الصحيحين، وصحة رواياتهما، والطعن في الرواة من الصحابة والتابعين.

بل إنّ عبارته في هذه القضيّة تشير إلى أنّه ينسب هذا الطرح لنفسه، مع أنّه موجود في كتابات المستشرقين في "دائرة المعارف الإسلامية" وغيرها قبل أن يولد أصلاً[5]، وفيما يلي الردّ على قوليهما:

أ)– **نصّ الحديث** في سبب نزول "سورة المسد": عن ابن عباس ﷺ قال: «لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 214]، صَعِد النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصَّفَا، فَجَعَلَ يُنَادِي: ((يَا بَنِي فِهْرٍ، يَا بَنِي عَدِيٍّ)) – لِبُطُونِ قُرَيْشٍ – حَتَّى اجْتَمَعُوا فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً لِيَنْظُرَ مَا هُوَ، فَجَاءَ أَبُو لَهَبٍ وَقُرَيْشٌ، فَقَالَ: ((أَرَأَيْتَكُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلاً بِالوَادِي تُرِيدُ أَنْ تُغِيرَ عَلَيْكُمْ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟)) قَالُوا: نَعَمْ، مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ إِلاّ صِدْقًا، قَالَ: ((فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ))؛

---

[1]– قوله: "جلّ المفسرين" يستشفّ من هذه العبارة نوع من الاستخفاف، أمّا قوله: "المسلمين"؛ فلعلّ فيه إشارة واضحة [تحتاج تأمّلاً] إلى مخالفة أقوال بعض المستشرقين –الذين أخذ عنهم– لِكلّ المفسّرين.

[2]– دليل المسلم الحزين، 71.

[3]– المصدر السابق، 73.

[4]– وهي ملاحظة سجّلها أيضا منذر الأسعد في كتابه: إسلام آخر زمن، 265 و425؛ وبيّن بأنّه لا يوثّق مصادره الاستشراقية، لكنّ تصريحه في بداية كتابه بفضل "جولد زيهر" وغيره من المستشرقين في تاريخ الإسلام؛ فيه إيعاز إلى اعتماده على كتاباتهم، خاصة بعد ظهور التوافق بين آرائهم وما قدّمه في كتابه هذا وغيره من قضايا.

[5]– لأن المستشرق "بارث" صاحب هذا الرأي في "الدائرة" توفي في (1914م)، وولد "حسين أمين" في (1932م).

فقال أبو لَهب: تَبًّا لك سائر اليوم، أَلِهذا جَمعْتَنا؟ فنَزَلت: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: 1-2]»[1]؛ وجاء نحوه من حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري ومسلم أيضا[2].

ب)- الردّ على تحريفِ "بارث-Barth" و"حسين أمين" لِزمن نزول سورة المسد: الحديث الصحيح المشهور السابق في سبب نزول سورة المسد، من رواية ابن عباس ﷺ وغيره في الصحيحين، يدلّ على أنها نزلت في بداية الدعوة الجهرية بعد حوالي ثلاث أو أربع سنين من البعثة النبوية؛ رداً على أبي لهب الذي سبّ النبي ﷺ في تلك الحادثة، وتوعَّده الله تعالى بالخسران في الدنيا والآخرة، ثم تحقق ذلك في وفاته كما جاء في الروايات؛ من جهة موته على الكفر، ومن جهة الكيفية المخزية التي هلك بها، قال الإمام الرازي: «هذه الآيات تَضمَّنتِ **الإخبارَ عن الغيب**... وقد كان كذلك»[3].

والملاحظ أنّ المستشرق "بارث" حاول تزييف الحقائق التاريخية حين اعتبر أنّ الآية نزلت بعد غزوة بدر، لأنّ نزول السورة في بداية الدعوة الجهرية بمكة ثم تَحقّق ما أخبرت به بعد غزوة بدر؛ هو علم من أعلام النبوة، فالقصة من هذه الناحية تدلّ على صدق النبي ﷺ وما جاء به من الوحي الرباني؛ كما يقول ابن الجوزي -مبينا ذلك-: «وفي هذا دلالة على صحة نبوّة نبيّنا محمّد عليه الصلاة والسلام، لأنه أخبر بهذا المعنى أنه وزوجته يموتان على الكفر، فكان ذلك، إذا لو قالا بألسنتهما: قد أسلمنا، لوجد الكفار متعلقا في الرّدّ على رسول الله ﷺ، غير أن الله علم أنهما لا يسلمان باطنا ولا ظاهرا، فأخبره بذلك»[4]، وهو ما قرّره ابن كثير وغيره[5].

ولَمّا كان من أغراض المدرسة الاستشراقية ردّ وإنكار كلّ ما فيه دلالة على نبوة الرسول ﷺ وصدق دعوته؛ عمد المستشرق -مخالفا لروايات الصحيحين- ودون دليل علمي صحيح إلى تزييف الحقيقة التاريخية المشهورة، من أجل أن لا يكون في الآية أيّة دلالة على تحقّق ما ورد في الآية من خبر الغيب، فالقول بأنها نزلت بعد هلاك أبي لهب، ينفي تحقّق ما أخبر به القرآن قبل وقوعه.

لكن للأسف يبدو أنّ "حسين أمين" لم يدرك هذه الحقيقة حين ساير المستشرق في هذا القول.

رابعا- منهج "الأثر والتأثّر": من خلال ردِّ معطيات السُّـــنّة إلى أصول نصرانية ويهودية، وهو منهج شائع عند المستشرقين في إنكار ونفي كثير من أحكام القرآن والسنة والروايات الصحيحة؛ فقد

---

[1]- أخرجه: البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، باب ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 214]، رقم: 4770. ومسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 214]، رقم: 208. واللفظ للبخاري.

[2]- ينظر: صحيح البخاري، رقم: 4771. وصحيح مسلم، رقم: 204.

[3]- تفسير الرازي، 352/32.

[4]- زاد المسير، 503/4.

[5]- ينظر: البداية والنهاية، 114/9. والتفسير المنير، الزحيلي، 460/30.

«استخدموا هذا المنهج في دراساتهم للوحي الإلهي، والفقه الإسلامي والسنة النبوية الشريفة، والفلسفة الإسلامية، وحاولوا ردّ كل موضوع إلى تأثيرات سابقة، مما يعني عدم أصالة الإسلام برمّته»[1].

يتّكِئُ هذا المنهج على منهجين، هما: منهج "الأثر والتأثر" ومنهج "المقابلة والمطابقة"[2].

1)- أقوال المستشرقين: من المستشرقين الذين اعتمدوا هذا المنهج للطعن في ربّانية الإسلام وحقيقة الوحي على سبيل المثال: "جولد زيهر" و"بروكلمان"[3] وغيرهما.

كما يطعن المستشرق "جوينبول" في أصالة الأحاديث وفق هذا المنهج؛ فيقول: «وظهرت في **الحديث أقوال مأخوذة** من أقوال الرسل والأناجيل المنحولة، و**من الآراء الإسرائيلية** والعقائد الفلسفية اليونانية»[4].

2)- أقوال الحداثيين: مشى "أبو رية" على هذا المنهج للطعن في السنة عامة وفي أحاديث الصحيحين خاصة[5]، بل إنّه يحيل على كتب المستشرقين من أجل معرفة الإسرائيليات؛ فيقول: «ومن شاء أن يستزيد يستزيد من معرفة الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها في الدين الإسلامي، فليرجع إلى كتب التفسير والحديث والتاريخ وإلى كتب المستشرقين أمثال جولد زيهر، وفون كريمر وغيرهما، فقد نقلت فيهما من هذه الإسرائيليات والمسيحيات أشياء كثيرة»[6].

والملاحظ أنّ جلّ الحداثيين يعبّرون عن هذا المنهج بعبارة "الأخذ عن الإسرائيليات".

كما اعتمد "جمال البنّا" هذا المنهج لردّ جملة من الأحاديث في الصحيحين؛ زاعما بأنّها إسرائيليات[7]، إسرائيليات[7]، ومن ذلك مثلا: إنكار كلّ ما وردّ في "الصحيحين" من أحاديث تضمّنت أخباراً عن بني إسرائيل وموسى وداود عليهما السلام، وأورد في هذا السياق: سبعا وثلاثين حديثا؛ ردّها وفق هذا المنهج[8].

في محاكاة ظاهرة لِما سطّره المستشرقون من قبل في كتاباتهم، التي تردّ أيّ شيء ورد في القرآن أو في السنة أو السيرة -مما ورد مثله عند اليهود أو النصارى- إلى أنه أُخذ عنهم، ونقل من كتبهم وتراثهم؛ غير أنّ "جمال البنا" قصر هذا المنهج على ردّ أحاديث البخاري بهذا المنهج بكلّ بساطة، دون أن يكلّف

---

[1]- الاستشراق الإسرائيلي، محمد جلاء إدريس، 40.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، 40-43.

[3]- ينظر: العقيدة والشريعة في الإسلام، 12 و51-52. وتاريخ الشعوب الإسلامية، 68 و70 و74.

[4]- دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 332/7؛ في مادة "الحديث".

[5]- ينظر أمثلة على ذلك في: أضواء على السنة المحمدية، 141-142، 181-182.

[6]- المصدر نفسه، 191.

[7]- ينظر: تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، 175.

[8]- ينظر: المصدر نفسه، 175-193.

نفسه عناء المقارنة حتى بين ما ورد في كتبهم من روايات ونصوص مشاكلة لِما جاء في البخاري أصلا؛ كما هو ديدن المستشرقين في تطبيقاتهم لهذا المنهج، في ردّ الأحاديث التي تضمّنت قصص بني إسرائيل في الصحيحين وغيرهما، ولو كانت مسندة بروايات الثقات كابراً عن كابرٍ، إلى من عاصر النبي ﷺ وأخذ عنه هذه الأخبار.

المبحث الرابع: مناهج أخرى عامة للطعن فيهما

أولا– الطعن في أهمّ شيء في بابه:

1)– أقوال المستشرقين: نجد المستشرق "شاخت" يطعن في بعض أحاديث البخاري؛ وبل يحكم عليها بالوضع كما في مادة "التقليد" من "دائرة المعارف"؛ حيث يقول: «ومن هنا اشتد الحديث الذي أورده البخاري (كتاب الأضاحي) في إنكار هذا الإحرام[1]، وهو حديث موضوع ظاهر الهوى»[2].

كما يطعن المستشرق نفسه في "حديث جبريل" في الصحيحين[3] الذي اعتبره العلماء من الأحاديث التي اشتملت على أصول الإسلام وقواعده الكبرى، لذا قال النووي: «واعلم أنّ هذا الحديث يجمع أنواعا من العلوم والمعارف، والآداب واللطائف، بل هو أصل الإسلام، كما حكيناه عن القاضي عياض»[4].

من هنا يُعلم أنّ المستشرقين يركّزون مطاعنهم في السنة النبوية وغيرها من مجالات الشريعة، إلى أهمّ شيء في بابه، فيُوَجِّهونها في الصحابة إلى أكثرهم روايةً: كأبي هريرة وأنس وغيرهما، ثُمّ في الرواة من بعدهم إلى من تدور عليهم الأسانيد كالزهري، ثم في الأحاديث إلى ما فيه بيان أصول الإسلام، كحديث جبريل هذا، ثُمّ في كتب السنة إلى أعظمها وهما الصحيحان.

---

[1]– **نصّ الحديث** عن عائشة رضي الله عنها قالت: « لَقَدْ كُنْتُ أَفْتِلُ قَلاَئِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَبْعَثُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرِّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ». أخرجه: البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب إشعار البدن، رقم: 1699. ومسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب استحباب بعث الهدي لمن لا يريد الذهاب بنفسه، رقم: 1321.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 412/5.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، 642/2-643.

[4]– شرح النووي على صحيح مسلم، 195/1.

2)– أقوال الحداثيين: نجد لِهذا المنهج أثرا في كتابات بعض الحداثيين، الذين اعتمدوا هذا المنهج مثل المستشرقين؛ لأنّه يقوم على اختصار طريق إسقاط الكمّ الكبير من السنة بتركيز الشبهات والطعون إلى الأصول الهامة، والأركان المكينة؛ بحيث تتهاوى بعد الأركان كلّ قوائم البناء وتنهار، ولكن أنّى لهم ذلك فإنّ الله تعالى يحفظ كتابه العظيم، وسنّة نبيّه الكريم.

ومن نصوص الحداثيين في هذا الجانب: ما قاله عبد الجواد ياسين: «ولأن البخاري ومسلم (كذا) يَجُبَّان ما دونهما من الكتب في مفهوم أهل السنة، فسوف نحاول التركيز على مروياتهما في هذا الصدد..»[1].

ويقول ابن قرناس: «بما أن البخاري يعتبر عند غالبية المسلمين، أصحّ كتب الحديث –ولأن الأحاديث التي وردت فيه جاءت في كتب الأحاديث الأخرى بروايات مختلفة، ولأنه يستحيل أن نناقش كل الأحاديث المنسوبة للرسول– فقد اكتفينا بمناقشة بعض أحاديث البخاري، كممثل للأحاديث السنية»[2].

ويتحدّث زكريا أوزن عن سبب اختياره صحيح البخاري دون غيره، فيقول: «وقد تم انتقاء "صحيح البخاري" لمناقشة ومعالجة موضوع الحديث النبوي فيه، كونه أفضل وأصح كتب الحديث عند كثير من أئمة المسلمين»[3].

لم يكتف "زكريا أوزون" بالطعن في البخاري؛ وإنّما سوّد عدة جنايات أخرى، منها: "جناية الشافعي"، و" جناية سيبويه"؛ حيث ذهب إلى أفضل من خدموا علوم الشرع وجنى عليهم، وركّز في طعنه في كلّ فن من فنون الإسلام المجيدة على أهم كتاب في بابه، في الحديث وفي أصول الفقه وقواعد العربية؛ فما هو الغرض من ذلك؟! إلاّ أن يكون إثارة الشبهات والتشكيك في أصول هذه العلوم التي هي قواعد معرفة الكتاب والسنة والشريعة الغراء.

لكن يمكن أن نلاحظ أنّ شبهات المستشرقين وإن كانت موجهة إلى الصحيحين أحيانا وإلى شخص النبي ﷺ وسنته، فإنّ معاول الحداثيين متجهة إلى الصحيحين ومصنّفات الحديث فحسب وفق أقوالهم[4]، لأنّهم يزعمون أنّها تَنسب الأحاديث إلى النبي ﷺ.

---

[1]– السلطة في الإسلام، 292.

[2]– الحديث والقرآن، ابن قرناس، 23.

[3]– جناية البخاري، 3.

[4]– لكن مع ذلك نجد منهم مَن يطعن في السنة نفسها، مثل اعتبار "ابن قرناس" اتّباع السنّة ذاتها مضاهاة لعبادة الله تعالى؛ عندما يقول: «واتّباع ما يقوله محمد من غير القرآن يعني أننا عبدناه مع الله؛ لأنّ اتباع تشريعات الله عبادة له سبحانه، واتّباع تشريعات غيره عبادة للمشرّع». ينظر: الحديث والقرآن، 18.

لذا يقول "جمال البنا" متحدّثا عن المقصد من كتابه: «إنّنا في كتابنا هذا لا نتعرض للسُّنّة، لأنّ السنة هي الدأب والمنهج والطريقة، أي أنّها عمل الرسول، وليس قوله، بل ولا نتعرّض لحديثه لو كان هو الذي قاله حقّا»[1].

لكن يمكن القول أنّهم صوّبوا معاولهم للهدف الخطأ، كما أنّ مآلات آرائهم المشكّكة في المصـــادر الأصيلة للحديث مفضية إلى الطعن والتشكيك في السنة عموما شاءوا أم أبوا.

ثانيا– المبالغة في التشكيك والنفي الكيفي: تفنّن المستشرقون في طرائق التشكيك والهدم، وكأنّ عملهم يقتصر على الهدم والنقض، لا على البناء والتأصيل العلمي، وهذا الأمر نلحظه أيضا في كتابات الحداثيين، حيث نلاحظ أنّ كتاباتهم حول الصحيحين تركزّت في جلّها على "التشكيك" في روايات الصحيحين وفي أصالتهما؛ وكأنّ الحداثيين معول هدم سُلّط على تراث الأمة الزاخر، وإلاّ فأين الإبداع في تأصيل القواعد النافعة والمعارف المفيدة في كتاباتهم سوى الطعن والتشكيك.

لكنّ منهج النقد العلمي الذي اتّبعه علماء الحديث أكبر من أن تُزعزَع أصوله بمثل هذه الدعاوى التي لم تقم على بيّنات وأدلة علمية، سوى الإمعان في التكذيب والإنكار على طريقة كفار قريش ومن قبلهم من المكذبين بمعجزات الأنبياء، وفي العنصر الموالي نموذج من أساليب التشكيك الكيفي التي لا تتّسم بالعلمية ولا الموضوعية.

ثالثا– محاولة زعزعة مكانة الصحيحين بألفاظ نابية وإطلاقات متهافتة: وفيما يلي بعض نصوصهم في ذلك:

1)– أقوال المستشرقين: يغمز المستشرق "فنسنك-wensinck" أحاديث "أنس" ﷺ في الإسراء والمعراج –وهي في الصحيحين– فيقول: «والأحاديث التي رواها عن المعراج وغيره **لَم تبرأ من القصص الخيالي**»[2].

ويقول المستشرق "كاراده فو" عن أحاديث البراق وهي في الصحيحين: «أطلق هذا الاسم –الذي يتصل باسم البرق– **في الأساطير** للدلالة على **حيوان خرافي** امتطاه النبِيّ ليلة **المعراج**... وقد وشّيت هذه الأسطورة كثيراً»[3].

2)– أقوال الحداثيين: هذا المنهج حاضر أيضا عند جملة من الحداثيين؛ الذي أطلقوا العبارات النابيـــة الجوفاء للطعن في الصحيحين والتشكيك الكيفي في أحاديثهما، دون حجّة أو برهان.

---

[1]– تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، 7.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، إص1، 48/3؛ مادة "أنس".

[3]– المصدر نفسه، إص1، 485/3؛ مادة "براق".

فمثلا: يزعم "جمال البنا": أنّ مقصده من هذا الكتاب -الذي يردّ فيه أحاديث الصحيحين- هو «إنقاذ الفرد المسلم من درك الخرافة التي فرضتها الأحاديث الموضوعة»[1].

ويقول أمارير عن البخاري: «والشيخ يبقى مجرّد شخصية من شخصيات كتب التاريخ **المليئة بالأكاذيب الملفّقة**»[2].

ونجد "زكريا أوزون" مثلا: يضع عنوانا متهافتا يهدف من خلاله للطعن في الصحيح وزعزعة مكانته العليّة، عندما يسمي كتابه: "جناية البخاري: إنقاذ الدين من إمام المحدثين".

ويقول في "كتابه" بعد أن ذكر أحد روايات البخاري: «وإلى غير ذلك من الأحاديث التي تدخل تحت بند **الأسطورة والخرافة**، لا العلم ومعطياته»[3].

3)- تعقيب على هذه الأقوال: إنّ التشكيك في أحاديث الصحيحين من خلال الزعم بأنّ ما جاء فيها من معجزات هو مجرد: أساطير، وخيالات... ونحوها من الكلمات الجوفاء؛ ليست إلاّ حججاً واهية، اعتمد عليها المكذبون والمعاندون للرسل عليهم السلام في كّل زمان ومكان.

لذا كان من الإنصاف أن ينأى المستشرقون والحداثيون عن مثل تلك العبارات الجوفاء.

- **ملاحظات عامة عن المدرستين:** من خلال دراسة مناهج المستشرقين في طرح القضايا وتحليلها واستنتاج الآراء والنظريّات، سجّلت ملاحظتين[4] أوجزهما فيما يلي:

أ)- الملاحظ في كتابات المستشرقين أنّهم كثيرا ما يحيلون على مصادر إسلامية من كتب المحدثين والفقهاء والأصوليين والمؤرخين واللغويين وغيرها [مع التنبّه إلى أنّهم كثيرا ما يفعلون ذلك من أجل إضفاء المصداقية والأصالة على آرائهم وافتراضاتهم الخاطئة]، في حين نلمح في كثير من كتابات "الحداثيين" أنّها جاءت عريّة عن تلك النقولات والإحالات التي تَمتلئ بِها كتابات المستشرقين.

ب)- نلمح من طريقة العرض والتحليل للمدرستين أنّ المستشرقين أكثر تخصّصا وأعمق بحثا من الحداثيين في كثير من القضايا؛ لذا نجد لهم أعمالا فنيّة مشكورة تعبّر عن جانب مشرق من بحوثهم [وإن كانت لها مقاصد تبشيرية وتهديمية أخرى]، فلهم بعض الأعمال البنّاءة بعيدا عن ميدانهم الواسع في الطعن والتشكيك وإثارة الشبهات، ولا أدلّ على ذلك من وضعهم "للمعاجم المفهرسة" للأحاديث، وحفظهم لبعض المخطوطات النادرة وتحقيقها.

- خـــاتِمـــة:

---

[1]- تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، 3.

[2]- حكايات محرّمة في البخاري، أمارير، 3.

[3]- جناية البخاري، 10.

[4]- وهما تعبّران عن وجهة نظر خاصّة لاحظتها وسجّلتها، أطرحها هنا؛ وهي قابلة للمناقشة والمعارضة.

من خلال طرح مناهج المستشرقين ونصوصهم في الطعن في الصحيحين وعرض القراءات الموافقة لَها من كتابات الحداثيين؛ يمكن أن نستنتج النقاط الآتية:

1- اعتمد المستشرقون مناهج مختلفة للطعن في أصالة الصحيحين وقيمتهما العلمية من حيث العموم، أو للطعن في أحاديث خاصة؛ انتقوها منهما وأساءوا تفسيرها وفهمها.

2- لا تقتصر مناهج المستشرقين وطرائقهم في هذا المجال على الطعن المباشر في مكانة الصحيحين، بل تتعدّاه إلى الطعن غير المباشر من خلال: القدح في أركان الرواية فيهما من الصحابة والتابعين، والطعن في قواعد المحدّثين بدعوى اكتفائها بنقد السند فحسب.

3- اعتمد كثير من المستشرقين على نظريّة "جولدزيهر" الواهية في الوضع للتشكيك في أحاديث خاصة في الصحيحين، وللقدح في بعض الرواة الكبار كالإمام الزهري، والأسوء من ذلك أنّ الاعتماد عليها في هذا السياق موجود كذلك في بعض كتابات الحداثيين.

4- كما يعتمدون على انتقادات بعض المحدثين للصحيحين كانتقادات الدارقطني وغيره لزحزحة مكانة الصحيحين.

5- نجد التحكّم في تفسير أحاديث الصحيحين ظاهرا في كتابات المستشرقين وبعض الحداثيين؛ من خلال عزل الروايات عن سياقاتها وملابساتها الموضِّحة لَها أو تحريفها تارة، وتارة أخرى يعتمدون على التشكيك المجرّد والعبارات النابية للطعن فيهما.

6- تأثير مناهج المستشرقين في هذا الجانب موجود في الكتابات الحداثية، لكنّه لا يكون ظاهرا في كثير من الأحيان؛ لأنّ الحداثيين الجدد لا يصرّحون بالمصادر الاستشراقية لأقوالهم؛ لذا يمكن اعتبارها: **خلفيات فكرية واستمدادات خفيّة**؛ أكثر منها مصادر علمية موثّقة.

7- تظهر مناهج المستشرقين وآراؤهم بوضوح في كتاب "دليل المسلم الحزين" "لِحسين أحمد أمين"؛ من خلال طرحه لجزئيات نقلها عنهم بعينها؛ تطعن في بعض روايات الصحيحين أو رواتهما.

بينما نجد أثر آراء المستشرقين في كتابات "جمال البنا" أقلّ ظهوراً منه عند "حسين أمين"؛ حيث اكتفى "جمال البنّا" بنقل المناهج العامة للمستشرقين لإسقاط جملة كبيرة من أحاديث الصحيحين؛ مثل: الأخذ عن الإسرائيليات، وتأثّرها بحركة الوضع التي نتجت عن الخلافات السياسية والمذهبية.

8- نقف على التشابه بين المدرستين في الطرح وطريقة العرض والاستنتاج، والسطحية في التفسير والفهم، ولَيّ أعناق النصوص تارة، وتحريفها تارة أخرى، فنلمح بوضوح أنّ نَفَس المستشرقين حاضرة في كتابات الحداثيين، وأياديهم الخفيّة ممدودة بين جنبات كتاباتهم، وما حبّروه عن السنة عامة والصحيحين خاصة، من طعون وانتقادات مخالفة لروح البحث العلمي النزيه والطرح الموضوعي.

9- وقفت في هذا البحث على اثني عشر منهجا مختلفا من مناهج المستشرقين في الطعن في الصحيحين مقسَّمة وفق محاور الموضوع، وتركت ثلاث مناهج أخرى هامة لا يسع مقام البحث التفصيل فيها وهي:

- الطعن في الصحيحين من خلال دعوى تأخر تدوينهما.
- والطعن فيهما من خلال اختلاف نُسخهما.
- ومعارضة أحاديثهما بما جاء في القرآن.

ولعلّ بعض هذه المواضيع تَمّ التطرّق إليها في كثير من الكتابات، لكن تحتاج مقارنة بين ما كتبه المستشرقون والحداثيون في هذه النقاط.

قائمة المصادر والمراجع

1. أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير-الاستشراق-الاستعمار، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم-دمشق، ط8: 1420-2000.
2. الاستشراق الإسرائيلي في المصادر العبرية، محمد جلاء إدريس، دار العربي-القاهرة، 1416-1995.
3. الاستشراق والمستشرقون (ما لهم وما عليهم)، مصطفى السباعي، دار الوراق، المكتب الإسلامي-دمشق، دت.
4. إسلام آخر زمن، منذر الأسعد، مكتبة العبيكان-الرياض، ط2: 1418-1997.
5. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف-القاهرة، ط6، د.ت.
6. الأعـــلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين-بيروت، ط7: 1986.
7. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي -بيروت -دمشق، ط2: 1405-1985.
8. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة، 1984.

9. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر-جيزة بمصر، ط1: 1418-1997.
10. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسين بن عساكر، تحقيق محب الدين أبو سعيد عمر العمروي، دار الفكر - بيروت، 1415-1995.
11. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي -عرفة مصطفى -سعيد عبد الرحيم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة ابن سعود-الرياض، 1403-1983.
12. تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، ترجمة أمين فارس -منير البعلبكي، دار العلم الملايين-بيروت، ط4: 1965.
13. تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البنا، دار دعوة الإحياء الإسلامي-القاهرة، دت.
14. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان-بيروت، ط2: 1425-2004.
15. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط3: 1420-1999.
16. التفسير المنير، وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر-دمشق، ط2: 1418-1998.
17. التمييز، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر-السعودية، 1410-1990.
18. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد، ط1: 1372-1952.
19. جناية البخاري، زكريا أوزون، دار رياض الريس-بيروت، ط1: 2004.
20. الحديث والقرآن، ابن قرناس، منشورات الجمل-ألمانيا- بغداد، ط1: 2008.
21. حكايات محرّمة في البخاري، أمارير، طبعة خاصة، د.ط، د.ت.
22. دائرة المعارف الإسلامية (الإصدار الأول)، مجموعة من المستشرقين، ترجمة: أحمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، دار المعرفة-بيروت، 1933.
23. دائرة المعارف الإسلامية (الإصدار الثاني)، دار الشعب- القاهرة، 1969.
24. دائرة المعارف الإسلامية (الإصدار الثالث)، المسماة: "موجز دائرة المعارف الإسلامية"، مركز الشارقة للإبداع الفكري بالتعاون مع هيئة الكتاب المصرية، ط1: 1418- 1998.
25. دراسات محمدية، جولد زيهر، ترجمة الصديق بشير نصر، (ملحق بكتاب: التعليقات على دراسات محمدية)، مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشرق-لندن، ط2: 2009.

26. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد بن محمد أبو شهبة، المكتبة العصرية – بيروت، 1989.
27. دليل المسلم الحزين، حسين أحمد أمين، نسخة إلكترونية (pdf) موقع: www.Kotobarabia.com.
28. زاد المسير، أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي–بيروت، ط1: 1422.
29. زوابع في وجه السنة قديما وحديثا، صلاح الدين مقبول أحمد، مجمع البحوث العلمية–الهند، 1411–1991.
30. السلطة في الإسلام –العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ–، عبد الجواد ياسين، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المملكة المغربية، ط1: 1998.
31. السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، دار أم القرى–القاهرة، ط2: 1408–1988.
32. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي–بيروت، 1985.
33. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط1: 1402–1982.
34. شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي، أنور الجندي، المكتب الإسلامي–دمشق/بيروت، 1978/1398.
35. شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط2: 1392.
36. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ط2: 1408–1987.
37. العقيدة والشريعة في الإسلام، أجناس جولد زيهر، ترجمة محمد يوسف –عبد العزيز عبد الحق –علي حسن عبد القادر، دار كالتب الحديثة–بمصر، ودار المثنى–بغداد، ط2، دت.
38. العـــلل، علي بن عبد الله بن جعفر المديني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي–بيروت، ط2: 1980.
39. علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط5: 1984.
40. علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر–دمشق، 1434–2013.
41. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد السخاوي، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية–بيروت، 1421–2001.
42. القرآن وكفى مصدرا للتشريع، أحمد صبحي منصور، دار الانتشار العربي–بيروت، ط1: 2005.

43. مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين، أكرم ضياء العمري (ضمن: بحوث ندوة عناية السعودية بالسنة والسيرة، بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام 1425).
44. المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف-القاهرة، ط3: 1964.
45. مقال: تقديس البخاري المصدر الأساس للشريعة السنيّة في عصر قايتباي، أحمد صبحي منصور: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=328238&r=0، بتاريخ: 2018/11/30.
46. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر - دمشق، ط3: 1401-1981.
47. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين-بيروت، ط3: 1993.
48. الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، ط1: 1966-1968.
49. نحو فقه جديد -السنة ودورها في الفكر الجديد-، جمال البنا، دار الفكر الإسلامي القاهرة مصر، دت، دط.